

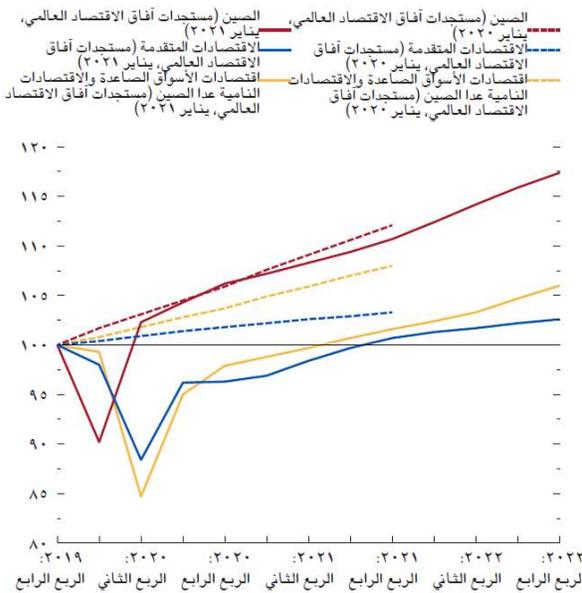
# مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

## دعم السياسات ونشر اللقاحات يعززان النشاط الاقتصادي

• على الرغم من أن الموافقات الأخيرة على اللقاحات أدت إلى إنكفاء الأمل في حدوث تطور إيجابي بشأن الجائحة في وقت لاحق من العام الجاري، فإن موجات العدوى المتجددة وتحورات الفيروس الجديدة تثير القلق بشأن آفاق الاقتصاد. ووسط هذه الأجواء الاستثنائية من عدم اليقين، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا قدره ٥,٥٪ في عام ٢٠٢١ وبنسبة قدرها ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٢. وقد تم تعديل تنبؤاتنا لعام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بالتنبؤات السابقة، مما يعكس توقعات بازدياد قوة النشاط الاقتصادي في وقت لاحق من العام الجاري مدفوعا بتطورات اللقاحات ونتيجة الدعم الإضافي من السياسات في عدد قليل من الاقتصادات الكبرى.

• ويأتي تعافي النمو المتوقع هذا العام في أعقاب الهبوط الحاد في عام ٢٠٢٠ الذي ترك آثارا عكسية بالغة على النساء والشباب والفقراء والعاملين في القطاع غير الرسمي فضلا عن العاملين في القطاعات التي تتسم بكثافة المخالطة. وتشير التقديرات إلى انكماش النمو العالمي في عام ٢٠٢٠ بنسبة قدرها -٣,٥٪، بزيادة ٠,٩ نقطة مئوية عما كان متوقعا في التنبؤات السابقة (مما يعكس زخما أقوى من المتوقع في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠).

الشكل البياني ١: فترات تعاف متباينة: تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية (مؤشر، ٢٠١٩: الربع ٤ = ١٠٠)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

• ومن المتوقع أن تتباين قوة التعافي بدرجة كبيرة في مختلف البلدان، حسب قدرة كل بلد على الاستفادة من التدخلات الطبية، ومدى فعالية الدعم المقدم من السياسات، ودرجة الانكشاف لانتقال التداخيات عبر البلدان، والخصائص الهيكلية لدى دخول كل بلد هذه الأزمة (الشكل البياني ١).

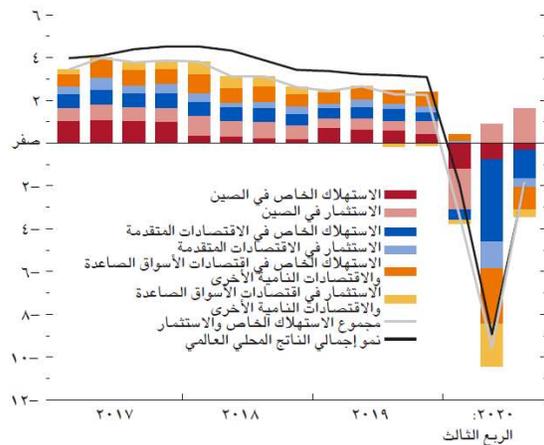
• وينبغي أن تضمن الإجراءات المتخذة على مستوى السياسات فعالية الدعم المقدم لحين استقرار التعافي على مسار راسخ، مع التأكيد على المضي قدما بتحقيق المتطلبات الرئيسية المتمثلة في رفع الناتج الممكن، وضمان تحقيق نمو تشاركي يعود بالنفع على الجميع، وتعجيل التحول إلى نظام اقتصادي أقل اعتمادا على الكربون. وكما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإن إعطاء دفعة للاستثمارات الخضراء مقترنا بارتفاع معتدل مبدئيا لكنه مطرد في أسعار الكربون بإمكانه تحقيق التخفيضات المنشودة في الانبعاثات مع دعم التعافي من الركود الناجم عن الجائحة.

• ويمثل التعاون القوي متعدد الأطراف مطلبا ضروريا لكبح جماح هذه الجائحة حول العالم. وتشمل مثل هذه الجهود تعزيز التمويل المتاح لآلية "كوفاكس" للتعبيل من وصول اللقاحات إلى كل البلدان، وضمان توزيع اللقاحات بلا قيد أو شرط، وتيسير الحصول على العلاجات بأسعار في متناول الجميع. وإذ دخلت بلدان كثيرة هذه الأزمة، لا سيما الاقتصادات النامية منخفضة الدخل، وهي مثقلة بالديون المرتفعة التي ينتظر ارتفاعها أكثر أثناء الجائحة، فسوف يتعين على المجتمع الدولي مواصلة العمل عن كثب لضمان حصول هذه البلدان على السيولة الدولية الكافية. وفي حالة تجاوز الديون السيادية حدود الاستدامة، ينبغي أن تعمل البلدان المؤهلة مع الدائنين لإعادة هيكلة ديونها بموجب "إطار العمل المشترك" الذي وافقت عليه مجموعة العشرين.

## اعتبارات بشأن الآفاق العالمية

**نقطة انطلاق أكثر قوة لتنبؤات ٢٠٢١-٢٠٢٢:** أدى صدور الموافقات على العديد من اللقاحات وانطلاق عملية التلقيح في بعض البلدان خلال شهر ديسمبر إلى إحياء الأمل بانتهاء هذه الجائحة في نهاية المطاف. كذلك، تشير البيانات الاقتصادية الصادرة بعد تنبؤات عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" إلى ظهور زخم أقوى من المتوقع في المتوسط في مختلف مناطق العالم خلال النصف الثاني من ٢٠٢٠. ورغم الخسائر البشرية الفادحة والمتزايدة من جراء الجائحة، يبدو النشاط الاقتصادي وقد أخذ يتكيف بمرور الوقت مع انخفاض الأنشطة التي تتسم بكثافة المخالطة. وأخيراً، فإن التدابير الإضافية على مستوى السياسات والتي تم الإعلان عنها في نهاية ٢٠٢٠ - لا سيما في الولايات المتحدة واليابان - يتوقع أن توفر مزيداً من الدعم للاقتصاد العالمي في ٢٠٢١-٢٠٢٢. وكل هذه التطورات تشير إلى نقطة انطلاق أقوى للآفاق العالمية في ٢٠٢١-٢٠٢٢ متجاوزة التوقعات في التنبؤات السابقة.

### الشكل البياني ٢: مساهمات الاستهلاك والاستثمار في نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي (بالنقاط المئوية، على أساس سنوي مقارن)



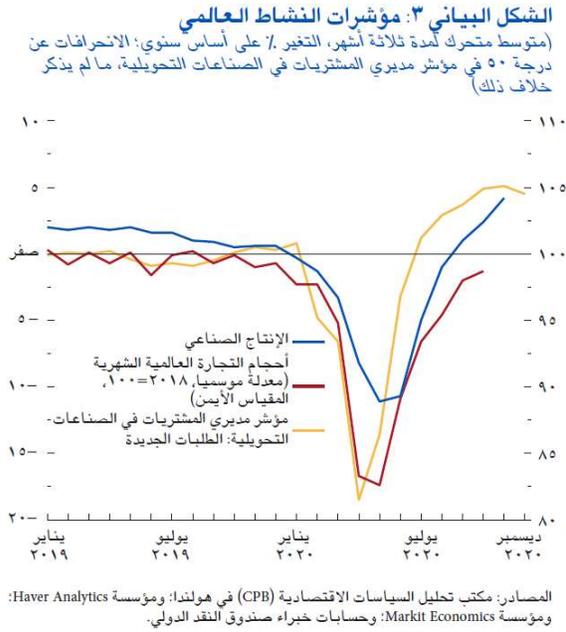
المصدر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البيانات تغطي ٧٣,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. الاستثمار = إجمالي تكبير رأس المال الثابت.

**شواغل ممتدة الأثر:** غير أن تزايد الإصابات بالعدوى في أواخر ٢٠٢٠ (بما فيها الناجمة عن التحورات الجديدة للفيروس)، وتجدد حالات الإغلاق العام، والمشكلات اللوجيستية في توزيع اللقاحات، وعدم اليقين بشأن تلقي اللقاحات تشكل جميعاً عوامل مهمة مضادة للأخبار المواتية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله على صعيدي الصحة العامة والسياسات الاقتصادية للحد من الأضرار المستمرة نتيجة الانكماش الحاد في عام ٢٠٢٠ وضمان تحقيق تعاف مستدام.

**ثلاثة أسئلة:** تشير هذه التطورات ثلاثة أسئلة مترابطة حول الآفاق العالمية. أولاً، كيف ستؤثر القيود الضرورية لكبح انتقال العدوى على النشاط الاقتصادي في الأجل القريب قبل أن تبدأ اللقاحات في توفير الحماية الفعالة على مستوى المجتمعات بأسرها؟ ثانياً، كيف ستؤثر توقعات تعميم اللقاحات ودعم السياسات على النشاط الاقتصادي؟ ثالثاً، كيف ستتطور الأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية؟ وفي هذا الصدد، تقتضي تنبؤات السيناريو الأساسي صياغة رؤية واضحة عن هذه المجاهيل.

**الإصابات بالعدوى والقيود المفروضة ستضعف الزخم في أوائل ٢٠٢١:** تجاوزت نتائج إجمالي الناتج المحلي في الربع الثالث كل التوقعات في أغلب البلدان (أستراليا، منطقة اليورو، الهند، اليابان، كوريا، نيوزيلندا، تركيا، الولايات المتحدة) أو جاءت متماشية مع التوقعات في غيرها من البلدان (الصين، المكسيك). وكان الاستهلاك الخاص هو أكثر العناصر انتعاشاً. وسجل الاستثمار تعافياً بطيئاً نسبياً، باستثناء الصين (الشكل البياني ٢). ويشير تفكيك عناصر الإنفاق إلى تحرر الطلب المكبوت وإدخال تعديلات على نظام العمل من بُعد. ونظراً لطبيعة هذا الإنفاق غير المتكررة إلى حد بعيد فمن المرجح انحساره بمجرد إجراء التعديلات. وتشير البيانات عالية التواتر إلى حدوث بعض التراجع عن السياسة النقدية غير التقليدية حتى الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ - على سبيل المثال، في الطلبات الجديدة، والإنتاج الصناعي، والتجارة العالمية (الشكل البياني ٣). كذلك أظهر تقرير التوظيف في الولايات المتحدة عن شهر ديسمبر حدوث أول تراجع صافٍ في كشوف الأجور بخلاف عمال المزارع منذ شهر إبريل ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال ناتج قطاع الخدمات مكبوحاً ويرجح تراجع أكثر في الشهور القادمة مع تجدد القيود لمكافحة تزايد الإصابة بالعدوى.

**ومن المتوقع انحسار هذا التراجع في أوائل ٢٠٢١ أمام تزايد الزخم في الربع الثاني من السنة** في ظل توافر اللقاحات والعلاجات بصورة أيسر، مما يسمح بتعزيز الأنشطة كثيفة المخالطة.



• **اللقاحات والعلاجات وجهود الاحتواء:** تشير افتراضات السيناريو الأساسي إلى توافر اللقاحات على نطاق واسع في الاقتصادات المتقدمة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة في فصل الصيف من عام ٢٠٢١ وفي معظم بلدان العالم الأخرى في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ - وهو إطار زمني معجل مقارنة بالتوقعات وقت صدور التنبؤات السابقة. ومن المفترض أن تتباين سرعة تعميم اللقاحات في مختلف الاقتصادات حسب العوامل ذات الخصوصية القطرية. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تصبح العلاجات أكثر فعالية وأكثر توافراً بالتدريج في مختلف أنحاء العالم على مدار الفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٢. ويفترض السيناريو الأساسي كذلك إمكانية حدوث حالات إغلاق عام، لأسباب منها احتواء انتقال العدوى من التحورات الجديدة للفيروس، قبل توافر اللقاحات على نطاق واسع.

• **مسار الجائحة:** مع تزايد توافر اللقاحات، وتحسن العلاجات وأدوية الفحص والرصد، من المتوقع انخفاض المستويات المحلية لانتقال الفيروس حول العالم بنهاية عام ٢٠٢٢. وسوف تصل بعض المناطق والبلدان إلى المستويات المحلية المنخفضة من انتقال العدوى في وقت أقرب من سواها حسب الظروف ذات الخصوصية القطرية.

• **الدعم الإضافي من المالية العامة مهياً لتعزيز النشاط في بعض البلدان، وإن كان يتوقع أن تشهد معظمها انخفاضاً في مستويات العجز في ٢٠٢١:** الدعم الكبير من المالية العامة الذي أعلنته بعض البلدان لعام ٢٠٢١، بما في ذلك ما تم الإعلان عنه مؤخرًا في الولايات المتحدة واليابان، وإطلاق الموارد المالية من حزمة التعافي المعروفة باسم "الجيل القادم للاتحاد الأوروبي"، سيساهم في زيادة النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة مع انتقال الآثار المواتية إلى الشركاء التجاريين. غير أنه من المتوقع، وفقاً لما ورد في عدد يناير ٢٠٢١ من تقرير مستجدات الرائد المالي، أن تتراجع عجوزات المالية العامة في معظم البلدان في ٢٠٢١ في ظل ارتفاع الإيرادات وتراجع النفقات تلقائياً مع حدوث التعافي.

**أوضاع مالية داعمة:** من المفترض استمرار البنوك المركزية الرئيسية في تنفيذ مرتكزاتها الحالية لسعر الفائدة الأساسي طوال فترة التنبؤات حتى نهاية عام ٢٠٢٢. ولذلك من المتوقع أن تظل الأوضاع المالية عموماً عند مستوياتها الحالية في الاقتصادات المتقدمة مع تحسنها تدريجياً في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وضمن هذه المجموعة الأخيرة، ومع ترسخ التعافي، من المتوقع أن تتراجع الفروق بين الكيانات السيادية المصنفة في المرتبة الاستثمارية (التي تمكنت من إصدار سندات دين خارجي بمبالغ كبيرة خلال ٢٠٢٠) والمقترضين ذوي العائد المرتفع (الذين يعاني كثير منهم من ضعف قدرتهم في الحصول على ديون جديدة ولم يتمكنوا حتى وقت قريب من النفاذ إلى الأسواق الدولية أثناء الجائحة). ووفقاً لما ورد في عدد يناير ٢٠٢١ من مستجدات تقرير الاستقرار المالي العالمي، سيظل التفاؤل سائداً في الأسواق بشأن التوقعات لعام ٢٠٢١، مع التعويل على استمرار الدعم من السياسات. **تزايد أسعار السلع الأولية:** انعكاساً لتوقعات التعافي العالمي، من المتوقع أن ترتفع أسعار النفط في ٢٠٢١ بنسبة تزيد قليلاً على ٢٠٪ مقارنة بالأساس المنخفض في ٢٠٢٠، لكنها ستظل أقل كثيراً من متوسطها في عام ٢٠١٩. ومن المتوقع كذلك زيادة أسعار السلع الأولية غير النفطية وخاصة أسعار المعادن المتوقع تسارعها بقوة في ٢٠٢١.

## مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠٢١ سري للغاية

الجدول ١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي  
(التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)

من ربع سنة رابع إلى آخر/٢		على أساس سنوي مقارن						
		تقديرات		توقعات		الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ١/		
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
٣,٧	٤,٢	١,٤-	٠,٠	٠,٣	٤,٢	٥,٥	٣,٥-	٢,٨
١,٩	٤,٦	٣,٩-	٠,٢	٠,٤	٣,١	٤,٣	٤,٩-	١,٦
٢,٠	٥,٨	٢,١-	٠,٤-	٢,٠	٢,٥	٥,١	٣,٤-	٢,٢
٢,٠	٥,٨	٦,٨	٠,٥	١,٠-	٣,٦	٤,٢	٢,٢-	١,٣
١,٧	٥,٢	٥,٣-	٠,٠	٠,٧-	٣,١	٣,٥	٥,٤-	٠,٦
٢,٠	٧,٤	٨,٢-	١,٢	٠,٥-	٤,١	٥,٥	٩,٠-	١,٥
٢,٣	٤,٢	٨,٣-	١,٠	٢,٢-	٣,٦	٣,٠	٩,٢-	٠,٣
٢,٠	٧,١	٩,٨	٠,٢	١,٣-	٤,٧	٥,٩	١١,١-	٢,٠
١,٦	٢,٧	٢,٣-	٠,٧	٠,٨	٢,٤	٣,١	٥,١-	٠,٣
١,٩	٦,٠	٨,٣-	١,٨	١,٤-	٥,٠	٤,٥	١٠,٠-	١,٤
٢,٧	٣,٧	٤,٠-	٠,٧	١,٦-	٤,١	٣,٦	٥,٥-	١,٩
١,٩	٤,٥	٢,٢-	٠,٠	٠,٠	٣,١	٣,٦	٢,٥-	١,٨
٥,٤	٣,٧	٠,٩	٠,١-	٠,٣	٥,٠	٦,٣	٢,٤-	٣,٦
٦,٤	٣,٨	٣,٢	٠,٤-	٠,٣	٥,٩	٨,٣	١,١-	٥,٤
٦,٠	٤,٢	٦,٢	٠,٢-	٠,١-	٥,٦	٨,١	٢,٢	٦,٠
٧,٨	١,٧	٠,٦	١,٢-	٢,٧	٦,٨	١١,٥	٨,٠-	٤,٢
٦,١	٥,٢	٣,٢-	٠,٣	١,٠-	٦,٠	٥,٢	٣,٧-	٤,٩
٣,٠	٤,٨	٢,٧-	٠,٥	٠,١	٣,٩	٤,٠	٢,٨-	٢,٢
٢,٦	٥,٣	٤,٦-	١,٦	٠,٢	٣,٩	٣,٠	٣,٦-	١,٣
٢,٨	٢,٣	٤,٨	٠,٢	٠,٥	٢,٩	٤,١	٧,٤-	٠,٢
٢,٦	١,٦	١,٩-	٠,٣	٠,٨	٢,٦	٣,٦	٤,٥-	١,٤
٢,٤	٢,٢	٥,٤-	٠,٢	٠,٨	٢,٥	٤,٣	٨,٥-	٠,١-
...	...	...	٠,٢	٠,٠	٤,٢	٣,٠	٣,٢-	١,٤
٤,٠	٣,٥	٣,١-	٠,٦	٠,٥-	٤,٠	٢,٦	٣,٩-	٠,٣
...	...	...	٠,١-	٠,١	٣,٩	٣,٢	٢,٦-	٣,٢
...	...	...	٠,٠	٠,٢-	٢,٥	١,٥	٣,٢-	٢,٢
٠,٦	٢,٨	٦,٢-	٠,١-	٠,٢-	١,٤	٢,٨	٧,٥-	٠,٢
...	...	...	٠,٠	٠,٢	٥,٥	٥,١	٠,٨-	٥,٣
٣,١	٤,٣	٢,٠-	٠,٠	٠,٣	٣,٨	٥,١	٣,٨-	٢,٤
...	...	...	٠,٩	٠,٢-	٦,٣	٨,١	٩,٦-	١,٠
...	...	...	١,٠	٠,٤	٦,١	٧,٥	١٠,١-	١,٤
...	...	...	٠,٨	١,٠-	٦,٧	٩,٢	٨,٩-	٠,٣
٢,٢-	١٣,٥	٢٧,٦-	٥,٤-	٩,٢	٢,٤-	٢١,٢	٣٢,٧-	١٠,٢-
٠,١-	٢,٠	١٥,٤	٢,٠-	٧,٧	١,٥-	١٢,٨	٦,٧	٠,٨
١,٦	١,٥	٠,٥	٠,١-	٠,٣-	١,٥	١,٣	٠,٧	١,٤
٣,٧	٣,٨	٣,٢	٠,١-	٠,٥-	٤,٢	٤,٢	٥,٠	٥,١
...	...	...	٠,١-	٠,١-	٠,٤	٠,٣	٠,٧	٢,٣
...	...	...	٠,١-	٠,٠	٠,٦-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٤-
...	...	...	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من ٢٣ أكتوبر إلى ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠. علماً بأن الاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. والبيانات ربع السنوية المجمعة معدلة لمراعاة التغيرات الموسمية.

١/ تأتي الفروق من تقريب الأرقام في تنبؤات التقرير الحالي وعدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتمثل البلدان التي تم تحديث تنبؤاتها مقارنة بتنبؤات عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي مقيساً بأوزان تعادل القوى الشرائية.

٢/ بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من الناتج العالمي السنوي مقيساً بأوزان تعادل القوى الشرائية. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٠٪ من الناتج السنوي لهذه الاقتصادات مقيساً بأوزان تعادل القوى الشرائية.

٣/ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

٤/ بالنسبة للهند، يستند عرض البيانات والتنبؤات إلى السنة المالية ويستند عرض إجمالي الناتج المحلي من عام ٢٠١١ والأعوام التالية إلى إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، مع اعتماد السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ كسنة الأساس.

٥/ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام.

٦/ متوسط بسيط لمعدلات النمو لأحجام الصادرات والواردات (من السلع والخدمات).

٧/ متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وفتح دبي وغرب تكساس الوسطى. وكان متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي ٤١,٢٩ دولارا للبرميل في عام ٢٠٢٠؛ ويبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود المستقبلية (في ٤ يناير ٢٠٢١) ٥٠,٠٣ دولارا في عام ٢٠٢١ و ٤٨,٨٢ دولارا في عام ٢٠٢٢.

٨/ معدل التضخم في منطقة اليورو ٠,٩٪ في عام ٢٠٢١ و ١,٢٪ في عام ٢٠٢٢، وفي اليابان ٠,١٪ في عام ٢٠٢١ و ٠,٥٪ في عام ٢٠٢٢، وفي الولايات المتحدة ٢,١٪ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، على التوالي.

٩/ باستثناء فنزويلا.

## النمو العالمي مهياً لاكتساب مزيد من القوة في النصف الثاني من ٢٠٢١

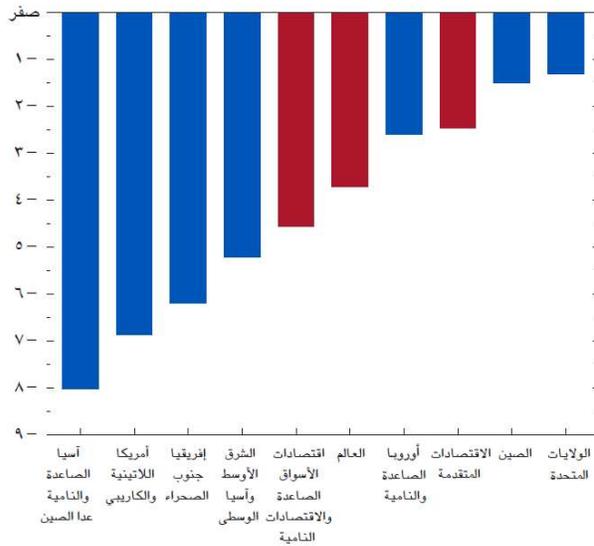
يستند السيناريو الأساسي في تنبؤاته إلى الافتراضات المشار إليها في القسم السابق.

**النمو العالمي:** بعد انكماش يُقدر بنحو ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا قدره ٥,٥٪ في عام ٢٠٢١ وبنسبة قدرها ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٢ (الجدول ١). وجاءت التقديرات لعام ٢٠٢٠ مرتفعة بنسبة قدرها ٠,٩ نقطة مئوية مقارنة بما كان متوقعا في التنبؤات الواردة في عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويرجع ذلك للتعافي الأقوى من المتوقع في المتوسط في مختلف المناطق خلال النصف الثاني من السنة. وقد تم تعديل تنبؤات النمو لعام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٠,٣ نقطة مئوية نتيجة الدعم الإضافي من السياسات في عدد محدود من الاقتصادات الكبرى وتوقعات ازدياد قوة النشاط الاقتصادي في وقت لاحق من العام الجاري مدفوعا بتطورات اللقاحات، متجاوزا تراجع الزخم في الأجل القريب نتيجة تزايد حالات الإصابة بالعدوى. ويشكل هذا التعديل بالزيادة نسبة كبيرة في مجموعة الاقتصادات المتقدمة، انعكاسا للدعم الإضافي من المالية العامة - لا سيما في الولايات المتحدة واليابان - إلى جانب التوقعات بتوافر اللقاحات على نطاق واسع في مرحلة مبكرة مقارنة بمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

**التجارة العالمية:** تماشيا مع التعافي المتوقع في النشاط العالمي، تشير التنبؤات إلى نمو حجم التجارة العالمية بنسبة قدرها ٨٪ تقريبا في ٢٠٢١، ثم تراجعها إلى ٦٪ في ٢٠٢٢. ومع ذلك، من المتوقع تعافي تجارة الخدمات على نحو أبطأ من حجم التجارة في البضائع، وهو ما يتماشى مع استمرار ضعف السفر عبر الحدود لأغراض السياحة والأعمال لحين انحسار انتقال العدوى حول العالم.

**التضخم:** حتى مع تحقيق التعافي المنتظر في ٢٠٢١-٢٠٢٢، فمن غير المتوقع سد فجوات الناتج إلا بعد نهاية عام ٢٠٢٢. وتماشيا مع استمرار فجوات الناتج السالبة، من المتوقع أن يظل التضخم قيد السيطرة خلال ٢٠٢١-٢٠٢٢. ففي الاقتصادات المتقدمة يتوقع

**الشكل البياني ٤: خسائر إجمالي الناتج المحلي مقارنة بما قبل كوفيد-١٩ حسب المنطقة**  
(المستوى الحالي المتوقع لعام ٢٠٢٢ مقارنة بتنبؤات ما قبل كوفيد (عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي)، الفرق ٪)



أن يظل أقل عموما من أهداف التضخم التي حددتها البنوك المركزية عند نسبة ١,٥٪. أما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فمن المتوقع أن يكون التضخم أعلى قليلا من ٤٪، وهي نسبة لا تزال أقل من المتوسط التاريخي لتلك المجموعة.

## حالات تعاف مختلفة ومتباينة

**تعاف غير مكتمل وغير متوازن:** سيظل مستوى النشاط العالمي

أقل كثيرا من مستوى تنبؤات مرحلة ما قبل كوفيد-١٩ في عدد

يناير ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على امتداد الأفق

الزمني للتنبؤات (الشكل البياني ٤). وتتباين قوة التعافي المتوقع

بين مختلف البلدان، حسب حدة الأزمة الصحية، ودرجة

الاضطرابات الداخلية التي أصابت النشاط (فيما يتعلق بهيكل

الاقتصاد ومدى اعتماده على القطاعات كثيفة المخالطة)، ومدى

الانكشاف لانتقال التدايعيات عبر الحدود، والأهم من ذلك فعالية

الدعم من السياسات للحد من الأضرار المستمرة.

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

• فقد تمكنت *الاقتصادات المتقدمة* عموماً من توفير دعم موسع من المالية العامة للأسر والشركات (في هيئة إجراءات مباشرة على جانبي الضرائب والإنفاق، وعمليات ضخ رأس المال المساهم، والقروض، والضمانات)، وعززت البنوك المركزية هذا الدعم بالتوسع في برامج شراء الأصول، وتوفير تسهيلات التمويل للإقراض، وفي حالة بعض الاقتصادات، إجراء تخفيضات على أسعار الفائدة. وانعكاساً للدعم القوي من السياسات وتوقعات توافر اللقاحات على نطاق واسع في فصل الصيف من عام ٢٠٢١، فإن توقعات خسارة الناتج بالمقارنة مع تنبؤات ما قبل كوفيد-١٩ تشكل نسبة أصغر في الاقتصادات المتقدمة عنها في البلدان الأخرى. وتتباين مسارات التعافي بين البلدان داخل هذه المجموعة، حيث يتوقع أن تستعيد الولايات المتحدة واليابان مستويات النشاط المسجلة في آخر ٢٠١٩ خلال النصف الثاني من ٢٠٢١، بينما يتوقع أن يظل النشاط في منطقة اليورو والمملكة المتحدة دون المستويات المسجلة في نهاية ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٢. ويرجع هذا التباين الشاسع في جانب كبير منه إلى الفروق بين مختلف البلدان في الاستجابات السلوكية للعدوى وعلى مستوى الصحة العامة، ومدى مرونة الأنشطة الاقتصادية ودرجة تكيفها مع انخفاض الحركة، فضلاً عن الاتجاهات العامة التي كانت سائدة مسبقاً، وأوجه الجمود الهيكلي التي كانت تعترض تلك البلدان وقت دخولها الأزمة. وقد تم تعديل تنبؤات ٢٠٢١ للولايات المتحدة بزيادة قدرها نقطتان مئويتان مقارنة بالتنبؤات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مما يعكس ترحيل الآثار من الزخم القوي المتوقع في النصف الثاني من ٢٠٢٠ والدعم الإضافي المتاح من الحزمة المالية التنشيطية في ديسمبر ٢٠٢٠. وعلى نفس الغرار، يرجع السبب غالباً في تعديل تنبؤات اليابان لعام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٠,٨ نقطة مئوية للدفعة التنشيطية الإضافية من التدابير المالية المقررة في نهاية عام ٢٠٢٠. وقد تم تحديد أثر هذه الزيادات جزئياً بتعديلات خافضة لتنبؤات عام ٢٠٢١ بالنسبة لمنطقة اليورو نتيجة الضعف المشاهد في النشاط الاقتصادي قرب نهاية ٢٠٢٠، والمتوقع استمراره حتى أوائل ٢٠٢١ وسط تزايد الإصابة بالعدوى وتجدد حالات الإغلاق العام.

• ومن المتوقع أن تتبع *اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية* كذلك مسارات تعاف متباينة. فمن المتوقع أن تكون هناك فروق كبيرة بين الصين من جهة - حيث أمكن تحقيق تعاف قوي بدعم من إجراءات الاحتواء الفعالة، والاستجابة القوية على مستوى الاستثمارات العامة، ودعم السيولة من البنك المركزي - وبقية الاقتصادات من جهة أخرى. وتواجه الاقتصادات المصدرة للنفط والاقتصادات المعتمدة على السياحة في المجموعة توقعات مستقبلية عسيرة على وجه الخصوص نظراً للبطء المتوقع في عودة أوضاع السفر عبر الحدود إلى طبيعتها والآفاق الضعيفة بالنسبة لأسعار النفط. ووفقاً لما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن تتسبب الجائحة في انعكاس مسار التقدم المحرز على مدار عقدين من الزمن للحد من الفقر. فهناك ما يناهز ٩٠ مليون نسمة يرجح وقوعهم تحت خط الفقر المدقع خلال الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢١. وستتشكل أنماط التعافي في مختلف المناطق بفعل مواطن التعرض للخطر، والهيكلي الاقتصادي، واتجاهات النمو العامة السائدة قبل الأزمة، إلى جانب مدى حدة الجائحة وحجم الاستجابة على مستوى السياسات لمكافحة تداعياتها. ومن أهم التعديلات التي أدخلت على التنبؤات تلك المتعلقة بالهند (٢,٧ نقطة مئوية لعام ٢٠٢١)، والتي تعكس ترحيل الآثار الاقتصادية من التعافي الأقوى من المتوقع في ٢٠٢٠ بعد تخفيف أوضاع الإغلاق العام.

*الآثار الغائرة (الأضرار المستمرة في الإمدادات المحتملة):* تواصل التوقعات استنادها إلى الاقتصادات التي تتكيف مع إجراءات التباعد الاجتماعي لحين بلوغ حالات انتقال العدوى محلياً مستويات منخفضة. ورغم أن التوظيف في بعض البلدان يبدو عموماً وقد تعافى بسرعة أكبر بعد بلوغ مرحلة القاع في فترة الركود مقارنة بفترات الهبوط الاقتصادي السابقة، فلا تزال هناك أعداد كبيرة ممن يعانون من البطالة أو البطالة الجزئية في كثير من البلدان (ففي الولايات المتحدة، مثلاً، انخفضت أعداد الذين يشغلون وظائف بواقع ٩ ملايين شخص مقارنة بشهر فبراير ٢٠٢٠). وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لما وردت مناقشته في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد

العالمي، فقد وقعت أعباء الأزمة بصورة غير متساوية على كاهل مختلف فئات المجتمع: فقد عانت العمالة الأقل تعليماً، والنساء، والشباب، والعاملين في القطاعات التي تتسم بكثافة المخالطة، وكذلك العاملين في القطاع غير الرسمي وذلك نتيجة تعرض هذه الفئات لخسائر هائلة في الظروف المعيشية والدخل. ومع تباين ظروف سوق العمل ذات الخصوصية القطرية يتضح وجود درجات مختلفة من الآثار الاقتصادية الغائرة. فالاقتصادات التي تعتمد بدرجة كبيرة على الصناعات كثيفة المخالطة، والاقتصادات المصدرة للسلع الأولية، والاقتصادات التي تسببت فيها حالات إغلاق المدارس في حدوث انتكاسات على مستوى مراكمة رأس المال البشري تعرضت بصفة خاصة لأضرار مستمرة في الإمدادات المحتملة.

### المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد

هناك أجواء استثنائية من عدم اليقين تحيط بتوقعات السيناريو الأساسي ورغم أن القيود الجديدة المفروضة في أعقاب طفرة الإصابة بالعدوى (لا سيما في أوروبا) تشير إلى احتمال ضعف النمو في أوائل ٢٠٢١ أكثر مما كان متوقعا، هناك عوامل أخرى تجذب توزيع المخاطر في الاتجاه المعاكس. وبخلاف موضوع الجائحة، نجد أن اتفاق شهر ديسمبر حول شروط خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي قضى على واحد من أهم مخاطر التطورات السلبية (أي "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق").

• **على جانب التطورات الإيجابية**، من شأن انتشار المزيد من الأخبار المواتية عن تصنيع اللقاحات (بما في ذلك تلك اللقاحات قيد التطوير في اقتصادات الأسواق الصاعدة)، وتوزيعها، وفعالية العلاجات يمكن أن يزيد من التوقعات بإنهاء الجائحة بأسرع من المفترض في السيناريو الأساسي، وهو ما يعزز الشعور بالثقة بين الشركات والأسر. وسيؤدي ذلك إلى توليد التعافي القوي في الاستهلاك والاستثمار والتوظيف، فتشرع الشركات في التوظيف وتوسع طاقتها الإنتاجية تحسبا لتزايد الطلب. وستؤدي مكاسب الدخل المتحققة من ذلك إلى دعم زيادة الإنفاق وزيادة تركزه في بداية الفترة أكثر مما كان متوقعا. وسيصبح النمو العالمي أكثر قوة مما كان مفترضا في السيناريو الأساسي. ومن شأن ازدياد الدعم من سياسة المالية العامة أكثر من المفترض في السيناريو الأساسي مع انتقال الآثار الإيجابية إلى الشركاء التجاريين أن يعزز النشاط العالمي أكثر.

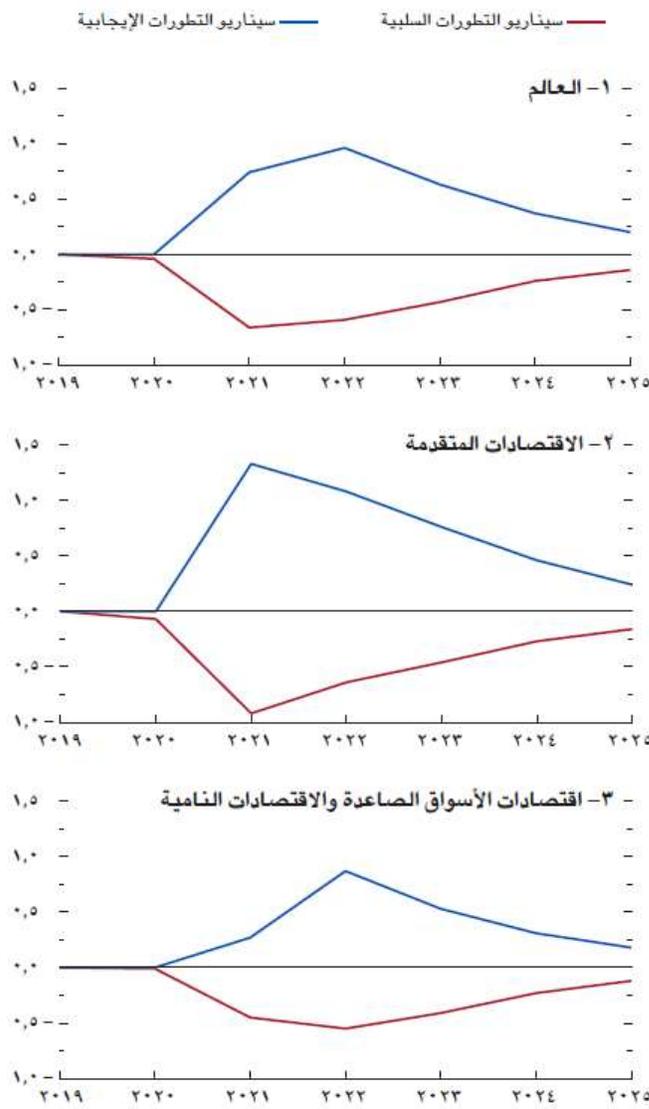
• **وعلى جانب التطورات السلبية**، فقد يصبح النمو أضعف من المفترض في السيناريو الأساسي في حالة تعذر احتواء تفشي الفيروس (بما في ذلك ما ينجم عن التحورات الجديدة)، وازدياد معدلات العدوى والوفيات بسرعة قبل توافر اللقاحات على نطاق واسع، وإذا تبين أن إجراءات التباعد الطوعي أو الإغلاق العام أقوى مما كان متوقعا. ومن شأن بطء التقدم أكثر من المتوقع على صعيد التدخلات الطبية أن يوهن الآمال بالخروج السريع نسبيا من الجائحة ويضعف الثقة. وعلى وجه التحديد، قد تتعرض عملية تعميم اللقاحات لفترات من التأخر، وقد يتسبب التردد واسع النطاق في عرقلة مسار تلقي تلك اللقاحات، وقد تكون المناعة التي توفرها اللقاحات أقصر أمدا مما كان متوقعا، وقد يكون التقدم المحرز على مستوى العلاجات محدودا. ومن شأن تزايد القلق الاجتماعية، بما في ذلك الناجمة عن زيادة عدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص في الحصول على اللقاحات والعلاجات، أن يزيد من التعتيدات أمام تحقيق التعافي. وبالإضافة إلى ذلك، إذا تم سحب الدعم المقدم من السياسات قبل أن يترسخ التعافي، فقد تزداد حالات الإفلاس بين الشركات التي تتمتع بمقومات البقاء لكنها تقتصر للسهولة، مما يؤدي إلى المزيد من خسائر التوظيف والدخل. ومن الممكن أن يؤدي تشديد الأوضاع المالية المترتب على ذلك إلى زيادة مخاطر تمديد الدين للفئات الضعيفة من المقترضين، وزيادة الأعداد الكبيرة بالفعل من الاقتصادات التي تعاني من حالة المديونية الحرجة (عدد يناير ٢٠٢١ من تقرير مستجدات الرائد المالي)، وزيادة حالات الإعسار بين الشركات والأسر (عدد يناير ٢٠٢١ من مستجدات تقرير الاستقرار المالي العالمي).

## مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠٢١ سري للغاية

**تحليل السيناريوهات:** نستعرض بعض هذه الجوانب في اثنين من السيناريوهات البديلة باستخدام نموذج مجموعة العشرين الذي أعده الصندوق. ويركز السيناريوهان على اثنين من أوجه عدم اليقين الرئيسية التي تركز عليها الآفاق المتوقعة، وهما معدل الإصابة بعدوى كوفيد-١٩، وفعالية تعميم اللقاحات.

ويعرض الشكل البياني ٥ الآثار التقديرية لتلك التطورات البديلة على النشاط الاقتصادي. فعلى مستوى التطورات الإيجابية، يرتفع مستوى الناتج العالمي متجاوزا التوقعات في السيناريو الأساسي بنسبة قدرها ٠,٧٥٪ في ٢٠٢١، ثم يتسع نطاقه حتى يصل إلى ١٪ تقريبا فوق توقعات السيناريو الأساسي في ٢٠٢٢. ورغم افتراض تعميم اللقاحات في مرحلة مبكرة في سيناريو التطورات الإيجابية، فإن

### الشكل البياني ٥: الشكل البياني للسيناريوهات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (الانحراف % عن السيناريو الأساسي)



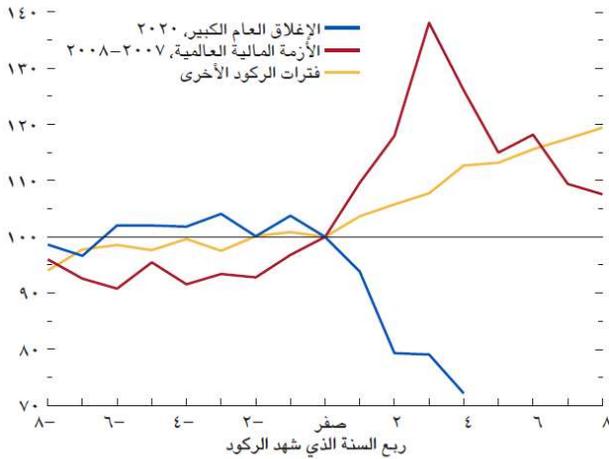
المصدر: صندوق النقد الدولي، أساليب المحاكاة من نموذج مجموعة العشرين.

الاقتصادات المتقدمة ستحصل على اللقاحات قبل العديد من الاقتصادات الصاعدة، وبالتالي تتسارع وتيرة النشاط الاقتصادي في وقت أقرب في الاقتصادات المتقدمة. ومن ثم تتضح زيادة الناتج أكثر في الاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠٢١ وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة في عام ٢٠٢٢. وفي سيناريو التطورات السلبية، يفترض أن تمضي عملية تعميم اللقاحات بدرجة أقل من السلسلة مقارنة بالسيناريو الأساسي، مع توافر اللقاحات على نطاق واسع في وقت لاحق في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة على السواء ومع زيادة المقاومة المضادة لتلقي اللقاحات حتى بعد توافرها على نطاق واسع. ومع ازدياد ضعف النشاط الاقتصادي العالمي، من المفترض كذلك أن تشهد الاقتصادات الصاعدة الضعيفة زيادات محدودة في علاوات المخاطر. غير أنه من المفترض أن تكون البنوك المركزية في بعض الاقتصادات الصاعدة ومعظم الاقتصادات المتقدمة قادرة على منع أي تشديد في الأوضاع المالية. ويسجل النشاط العالمي انخفاضا بنسبة ٠,٧٥٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي في ٢٠٢١ لكنه يعاود الارتفاع نحو افتراضات السيناريو الأساسي في ٢٠٢٢. ومرة أخرى، نجد أن الانحراف عن السيناريو الأساسي أكثر وضوحا في الاقتصادات المتقدمة في ٢٠٢١ وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة في ٢٠٢٢.

## سياسات تعزيز التعافي

**فعالية السياسات أثناء الركود:** ساهمت السياسات النقدية والمالية العامة وسياسات القطاع المالي التي اتسمت بالقوة والسرعة في الحيلولة دون تحقق نتائج أسوأ، وفقا لما وردت مناقشته في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفي بعض الحالات، ساهمت التحويلات الحكومية لقطاع الأسر في إعطاء دفعة سريعة للإنفاق الاستهلاكي - لا سيما للأسر التي تعاني من نقص السيولة<sup>١</sup>. وساهمت التحويلات الحكومية لقطاع الشركات، إلى جانب الضمانات الائتمانية وبرامج التمويل للإقراض، في منع حالات الإفلاس التي كان من المحتمل وقوعها بخلاف ذلك (لكنها أبطت كذلك على الشركات التي تقتصر لمقومات البقاء، مما قد يلقي بالعبء على الانتاجية الكلية في المستقبل). وتلخص تحليلات خبراء الصندوق

الشكل البياني ٦: حالات الإفلاس  
(مؤشر، الربع الأخير قبل الركود = ١٠٠)



المصادر: قاعدة بيانات CEIC، السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البيانات مستمدة من ١٣ بلداً بنطاق تغطية متباين خلال الفترة من الربع ١ في عام ١٩٩٠ إلى الربع ٣ في ٢٠٢٠.

وتمثل الخطوط المتوسطة عبر مختلف أنواع الركود، حيث يمثل الربع صفر آخر ربع قبل الركود. وبالنسبة للإغلاق العام الكبير، فإن الربع صفر هو الربع ٤ في عام ٢٠١٩ بالنسبة لكل البلدان. وفي حالة الأزمة المالية العالمية، يمثل الربع صفر التاريخ الخاص بكل بلد لذروة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨. أما فترات الركود الأخرى فهي ذات خصوصية قطرية ويتم رصدها عن طريق ربعي سنة متتاليين من النمو السالب خلال الفترتين ١٩٩٠-٢٠٠٦ و ٢٠٠٩-٢٠١٩.

لعينة من ١٣ اقتصاداً متقدماً على مدار الفترة من عام ١٩٩٠ حتى أزمة كوفيد إلى تراجع حالات الإفلاس فعلياً

خلال فترة هذا الركود على عكس المشاهد أثناء فترات الركود السابقة (الشكل البياني ٦). وقد يرجع السبب وراء هذا التراجع إلى حد ما لقرارات تأجيل إشهار الإفلاس المطبقة في بعض البلدان. ووفقاً لما سبقت مناقشته في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، سيكون من الضروري وضع أطر فعالة لحالات إفلاس الشركات تقوم بتوزيع الخسائر بين المستثمرين والدائنين والمالكين حتى يمكن التعامل مع أي تراكمات قد تنشأ.

كذلك، قد يتعين تعزيز (أو استحداث) أطر خاصة لإعادة هيكلة الشركات خارج المحاكم لتسريع الإجراءات.

**أهداف السياسات:** بالبناء على هذه النجاحات، ينبغي أن

تعمل السياسات على ضمان فعالية الدعم لحين بدء النشاط

الاقتصادي في العودة إلى طبيعته بدعم من تطورات اللقاحات والحد من الأضرار المستمرة جراء الركود العميق في السنة الماضية. وينبغي كذلك أن تحرص السياسات الرامية إلى دعم الاقتصاد في الأجل القريب على المضي قدماً بتحقيق الأهداف متوسطة الأجل من حيث وضع الاقتصادات على مسار تحقيق نمو يتسم بالصلاية والإنصاف. وسيكون من المفيد في هذا

<sup>١</sup> بالنسبة للتحليلات المتعلقة بتأثير التحويلات الحكومية في الولايات المتحدة، راجع على سبيل المثال: دراسة Baker et al. 2020, "Income,

Liquidity, and the Consumption Response to the 2020 Economic Stimulus Payments," NBER Working Paper No. 27097

ودراسة Chetty et al. 2020 "The Economic Impacts of COVID-19: Evidence from a New Public Database Built Using Private Sector Data," NBER Working Paper

No. 27431

الصدد الاستعانة بالمبادرات التي تؤدي إلى زيادة الناتج الممكن، وحماية الفئات الضعيفة، وتضمن تحقيق النمو التشاركي الذي يجني الجميع ثماره، وتعجل من التحول المنشود إلى نظام اقتصادي أقل اعتمادا على الكربون.

• **الموارد اللازمة للرعاية الصحية:** لا تزال الأولوية الرئيسية متمثلة في ضمان توافر الموارد الكافية لنظم الرعاية الصحية في كل مكان لمكافحة الجائحة عالميا. وهذا يعني تأمين التمويل الكافي لشراء اللقاحات وتوزيعها، وإجراء الفحوصات، وتوفير العلاجات، وإتاحة معدات الوقاية الشخصية، والاستثمار في مرافق الرعاية الصحية. ولا تزال الحاجة ماسة للمساعدة من المجتمع الدولي بتوفير الدراية الفنية والمعدات لتلك الاقتصادات التي تعاني من ضعف القدرات في نظم الرعاية الصحية. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي كذلك على نحو وثيق للتعجيل من وصول اللقاحات إلى كل البلدان، بسبل منها تعزيز التمويل المتاح لآلية "كوفاكس"، وضمان توزيع اللقاحات بلا قيد أو شرط.

• **السياسات الاقتصادية للحد من الأضرار المستمرة:** ينبغي مواصلة دعم الجهود المتعلقة بالصحة العامة بسياسات اقتصادية جيدة التصميم ومعدة خصيصا حسب مرحلة تفشي الجائحة. وفي حالة بقاء معدلات انتقال العدوى محليا على مستوياتها المرتفعة، وكان من الضروري تخفيض سرعة العودة للتعاملات المباشرة وجها لوجه، فسوف ينبغي الاستمرار في توفير الإمدادات الحيوية، بما في ذلك التحويلات المقدمة للعمالة المسرحة وللشركات التي تعاني من خسائر في الإيرادات ولكنها بخلاف ذلك تتمتع بمقومات البقاء. وحيثما يكون معدل انتقال العدوى قد انخفض على المستوى المحلي وبدأ النشاط الاقتصادي بالعودة إلى مستوياته الطبيعية، يمكن عندئذ سحب تلك الإمدادات الحيوية بالتدرج عن طريق جعل معلوماتها أقل سخاء بمرور الوقت (على سبيل المثال، في إطار برامج ساعات العمل المخفّضة، يمكن تخفيض حصة الحكومة في الأجور عن ساعات العمل المفقودة، وتكتملتها بإعانات دعم التوظيف). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاستعانة بدفعات تنشيطية أوسع نطاقا في تلك البلدان لدعم التعافي عند اللزوم. ومن المجالات ذات الأولوية في هذا الشأن الإنفاق على التعليم لمعالجة الانتكاسة في مراكمة رأس المال البشري، والتحول الرقمي لتعزيز نمو الانتاجية، والاستثمارات الخضراء لتشجيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وزيادة ترشيد الطاقة. ووفقا لما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، من شأن إعطاء دفعة للاستثمارات الخضراء مع ارتفاع معتدل لكنه مطرد في أسعار الكربون أن يحققا التخفيضات المنشودة في الانبعاثات وفي الوقت نفسه دعم التعافي من الركود الناجم عن الجائحة.

**سياسات التصدي لعدم المساواة:** ومن الممكن تكملة هذه الجهود بالاستثمار في برامج إعادة التدريب واكتساب المهارات الجديدة بهدف تحسين آفاق إعادة توظيف العمالة المسرحة، وتقوية المساعدة الاجتماعية حسب الحاجة (على سبيل المثال، عن طريق التحويلات النقدية المشروطة ومدفوعات الرعاية الطبية للأسر منخفضة الدخل)، وتوسيع نطاق التأمينات الاجتماعية (عن طريق تخفيف معايير الأهلية للحصول على إعانات البطالة، وتوسيع نطاق التغطية ليشمل إجازات رعاية الأسرة والإجازات المرضية مدفوعة الأجر) - وبإمكانها جميعا المساهمة في معالجة الآثار غير المتوازنة على سوق العمل من جراء الأزمة وكبح تزايد عدم المساواة.

ولكن هناك تباين في **الحيز المتاح من السياسات لتحقيق هذه الأهداف في مختلف البلدان**. وقد أدت القيود التي تواجه البلدان إلى تباين كبير في الاستجابات الصادرة عن مختلف مجموعات الدخل (**عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي** وتقرير الصندوق بعنوان **الراصد المالي**).

• لا تزال **الاقتصادات المتقدمة** تتمتع بانخفاض تكلفة الإقراض إلى حد كبير وبوسعها الاستفادة من هذه الفرصة لتوفير الدعم من المالية العامة حسب الحاجة للتأكد من تحقيق تعاف دائم. وعلاوة على ذلك، نظرا لثبات التوقعات التضخمية وانحسار الضغوط التضخمية في مختلف بلدان المجموعة، ينبغي أن تظل السياسة النقدية مواتية لحين ترسخ التعافي. وسوف يكون لمثل هذه السياسات كذلك آثار انتشارية إيجابية تمتد إلى الاقتصادات التي تعاني من قيود أكبر كما أنها ستخفف من أرجحية حدوث تحولات مُربكة في حافظة القروض نتيجة التباين في مواقف السياسات في مختلف البلدان خلال مرحلة التعافي.

• أما **اقتصادات الأسواق الصاعدة** فينبغي أن تواصل تقديم الدعم من سياسة المالية العامة والسياسة النقدية حيثما لا تكون هناك مخاطر تهدد استدامة القدرة على تحمل الدين وحيثما تكون التوقعات التضخمية ثابتة إلى حد كبير. وفي حالة استمرار البنوك المركزية في اقتصادات الأسواق الصاعدة في تطبيق برامج شراء الأصول، ينبغي توخي الوضوح في الإعلان عن الأهداف المرجوة - لا سيما فيما يتعلق بمدى توافقها مع المهام المنوطة بها لتحقيق استقرار الأسعار. وبخلاف اعتبارات الحيز المالي، فإن استراتيجيات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي - بما في ذلك سياسات أسعار الصرف - سوف تتباين حسب هيكل كل اقتصاد وأنواع الصدمات التي يتعرض لها أثناء التعافي. وفي البلدان التي تتمتع بأسواق مالية عميقة وانخفاض أوجه عدم الاتساق في ميزانياتها العمومية، فإن مرونة أسعار الصرف بإمكانها استيعاب الصدمات بفعالية والحد من سوء توزيع الموارد. وفي حالة البلدان التي تعاني من جوانب الضعف في ميزانياتها العمومية وتشوب أسواقها العيوب، فقد يكون من المفيد في بعض الظروف التدخل في سوق الصرف واتخاذ تدابير مؤقتة لإدارة التدفقات الرأسمالية، وذلك لأسباب منها تعزيز استقلالية السياسة النقدية للاستجابة للتطورات الداخلية على صعيدي التضخم والناجم (راجع تدوينة **توبياس أدريان، وغيتا غوبيناث، وجيلا بازارباشيوغلو، ٢٠٢٠**). غير أنه لا ينبغي الاستعاضة بهذه التدابير عن إجراء التصحيح الاقتصادي الكلي اللازم.

• أما **البلدان النامية منخفضة الدخل** فالحيز المتاح لها من السياسات أقل من ذلك بكثير كما أن كثيرا منها دخل الأزمة محملا بمستويات مديونية مرتفعة يتوقع أن ترتفع بدرجة أكبر أثناء الجائحة. وسوف يكون من الضروري توفير الدعم من المجتمع الدولي من خلال المنح، والقروض بشروط ميسرة، وتخفيف أعباء الديون لضمان عدم إثقال كاهل هذه البلدان بتكاليف الأزمة وتزايد الفقر.

**قد لا يكون هناك مفر من إعادة هيكلة الديون بالنسبة لبعض البلدان:** بينما يمكن لمساعدات نقص السيولة المؤقتة أن تسهم في التخفيف من وطأة ضيق الحيز المتاح من السياسات، فقد لا تكون كافية بالنسبة لبعض البلدان التي تعاني من عدم استدامة القدرة على تحمل ديونها السيادية. وفي مثل تلك الحالات، ينبغي أن تعمل البلدان المؤهلة مع الدائنين لإعادة هيكلة

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠٢١ سري للغاية

ديونها بموجب "إطار العمل المشترك" الجديد الذي وافقت عليه مجموعة العشرين. وبوجه أعم، فإن تحسين هيكل تصميم الدين الدولي لدعم إعادة هيكلة الدين على نحو منظم لن يعود بالنفع على هذه البلدان فحسب بل وعلى النظام بأكمله (راجع تدوينة كريستالينا غورغييفا، وجيلا بازارباشيوغلو، ورودا وكس-براون، ٢٠٢٠).

## بناء اقتصاد يتسم بالصلابة والإنصاف لما بعد الجائحة

*معالجة موروثات الأزمة:* وفقا لما ورد ذكره بالتفصيل في [عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي](#)، بمجرد انحسار الأزمة يجب أن يحدد صناع السياسات أولوياتهم لمعالجة موروثاتها المحتملة الممتدة - ومن بينها تفاقم الاتجاهات العامة التي كانت سائدة قبل الأزمة - بما في ذلك بطء نمو الانتاجية، وتزايد عدم المساواة، وارتفاع الأعداد المطلقة للذين يعيشون في حالة فقر، وارتفاع مستويات الديون، وحدوث انتكاسة في مراكمة رأس المال البشري.

*استجابات متزامنة لتعظيم فعالية السياسات:* من شأن إعطاء دفعات متزامنة للاستثمارات العامة من جانب كبرى الاقتصادات التي تتمتع بالحيز المالي الكافي لذلك بإمكانها زيادة فعالية الإجراءات الفردية وتعزيز انتقال أثارها عبر الحدود من خلال الروابط التجارية. ونظرا لدور الإنفاق المتزامن في تأكيد أهمية البنية التحتية المواتية للبيئة والتحول الرقمي في رفع معدلات نمو الإنتاجية، فسوف يترتب عليه زيادة الناتج العالمي متوسط الأجل بدرجة أكبر مما لو أنفقت البلدان نفس المبالغ على نحو فردي، وذلك وفقا لما وردت مناقشته في [عدد نوفمبر ٢٠٢٠ من المذكرة التوجيهية بشأن الرقابة الصادرة عن مجموعة العشرين](#).

*توثيق التعاون متعدد الأطراف:* بخلاف معالجة القضايا الناشئة مباشرة عن الجائحة، ينبغي أن تعمل البلدان كذلك على نحو وثيق لمضاعفة جهود التخفيف من آثار تغير المناخ. كذلك، يتعين توثيق التعاون متعدد الأطراف لتسوية القضايا الاقتصادية التي تقوم عليها التوترات التجارية والتكنولوجية إلى جانب الثغرات في النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد.